



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

ما هي تأثيرات التجنيد الإلزامي في الجريمة وسوق العمل؟

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

إنَّ تأثيرات التجنيد العسكري الإلزامي في مخرجات التعليم والجريمة وسوق العمل للمجندين غير واضحة. ويشير هذا المقال إلى أنَّ الطبيعة المتغيرة للمؤثرات يمكن أن تكون تفسيراً لعدم التوافق في الآراء. وتبيِّن النتائج أنَّ الخدمة العسكرية تزيد من احتمالية وقوع الجرائم في المستقبل ومعظمها بين الذكور من الأوساط المحرومة والذين لديهم تاريخ إجرامي سابق. فالتأثير الإيجابي الوحيد للتجنيد الإلزامي لهذه الفئة هو انخفاض استحقاقات العجز وعدد أيام المرض.

ويواجه الشباب في أكثر من 60 دولة حول العالم احتمالية التجنيد العسكري الإلزامي¹. ويحدث ذلك في منعطف حاسم من حياتهم، حينما يتخذون قرارات حول التعليم العالي والدخول إلى سوق العمل، حيث يكونون في ذروة سن الجريمة. ولهذا ليس من المستغرب أن يظل التجنيد الإلزامي موضوعاً مثيراً للجدل، حيث قامت العديد من البلدان الأوروبية بإلغائه مؤخراً مثل فرنسا في عام 1996 وإيطاليا في عام 2005 والسويد في عام 2010 وألمانيا في عام 2011، في حين فشلت بلدان أخرى في إجراء الاستفتاءات مثل النمسا وسويسرا في عام 2013². ويهدف هذا المقال إلى زيادة الوعي بهذه المسألة الهامة وتسهيل المزيد من الضوء على الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التجنيد العسكري الإلزامي في نتائج الجريمة وسوق العمل لدى الشباب³.

إنَّ التأثير المعاصر للتجنيد الإجباري في الجريمة غير واضح. فإبقاء الشباب منشغلين ومعزولين عن المجتمع السائد خلال سنواتهم التي يكونون فيها أكثر ميولاً للجريمة، يمكن أن يُشكِّل عائقاً للجريمة، في حين أنَّ كثرة التفاعلات الاجتماعية بين الشباب الذين يمتهنون العمل، يمكن أن تزيد من الجرائم ذات الطابع الاجتماعي إلى حدٍ كبير. كما يمكن أن يؤثر التجنيد الإلزامي في الجريمة بعد الانتهاء من أداء الخدمة من خلال عدد من القنوات. ويمكن أن يؤدي تأثير الإحباط إلى جانب الطبيعة النزاعية للجريمة، إلى الحد من الجريمة بعد إنهاء الخدمة العسكرية. كما قد يؤدي تعزيز

1. راجع كتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات المركزية: <https://tinyurl.com/244zg4k> و <http://chartsbin.com/view/1887>

للحصول على ملخص لهذه البيانات.

2. على الرغم من أن الولايات المتحدة انتقلت إلى جيش المتطوعين بالكامل في عام 1973، لا يزال هناك طلب على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و26 عاماً للتسجيل والانضمام إلى التجنيد. واليوم تناقش الولايات المتحدة توسيع هذا المطلب ليشمل النساء الشابات (<http://www.nbcnews.com/news/us-news/military-officials-women-should-register-draft-n509851>).

وتدرس السويد أيضاً إعادة العمل بشكل من أشكال الخدمة العامة الإلزامية لكل من الرجال والنساء.

3. للاطلاع على مناقشة أوسع لإيجابيات وسلبيات قوات التجنيد الإلزامي ضد قوات المتطوعين بالكامل من منظور اقتصادي وسياسي أعم، انظر بوتفارا وواجز (2007، 2011).

القيم الديمقراطية والطاعة والانضباط إلى الحد من الجريمة في مرحلة ما بعد الخدمة من خلال تركيز الرجال المعرّضين لأخطار شديدة في هذا السن. غير أنّ التعرض للأسلحة وعدم التخوّف من العنف يمكن أن يفاهما الميول الإجرامية (غروسمان 1995).

وقد يؤثر التجنيد الإلزامي أيضاً في الجريمة من خلال تأثيره في نتائج التعليم وسوق العمل. ومن شأن التجنيد الإلزامي أن يقلل من الجريمة إذا عدّه أرباب العمل مؤشراً إيجابياً على الجودة أو يحسن من المهارات المهنية أو الصحية أو اللياقة البدنية للشباب. ومع ذلك، قد تزداد نسبة الجرائم بعد انتهاء الخدمة إذا ما أدى التجنيد الإلزامي إلى قطع المسار التعليمي وتأخير الدخول إلى سوق العمل وتقليل فرص التوظيف في المستقبل. وقد يكون للتعرض الكثيف لأقران جدد أثناء الخدمة آثارٌ إيجابية أو سلبية، وذلك حسب الخصائص النسبية لمجموعات الأقران الجدد والقدامى.

التسوية بين الأدبيات المختلطة والقديمة

هناك القليل من الإجماع في الأدبيات الأكاديمية حول تأثير هذا الحدث الذي من المحتمل أن يحدث تغييراً في نمط الحياة. فقد وجدت الدراسة الأولية (أنجريست عام 1990)، بأنّ المجنّدين الفيتناميين في الولايات المتحدة لديهم مكاسب أقل من غير المجنّدين. كما تبين الأوراق اللاحقة (أنجريست وتشن 2011 وأنجريست وآخرون 2011) بأنّ هذه الفجوة تتقلص مع مرور الوقت، بحيث يصبح المجنّدون في سن الخمسين على قدم المساواة مع غير المجنّدين. وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أنّ التجنيد الإلزامي يتسبب في زيادة جرائم العنف بين قدامى المحاربين في فيتنام في الولايات المتحدة (روهلفس 2010، ليندو وستوكر 2012)، بينما هذا غير وارد بين قدامى المحاربين الأستراليين (سيمينسكي وآخرون 2016).

كما أنّ تأثيرات التجنيد في وقت السلم مختلطة على نحو مماثل، بحيث لا أثر له قي الأجور في بريطانيا وألمانيا (غرينيت وآخرون 2011، باور وآخرون 2012)، وهناك أثر سلبي في هولندا وعلى الرجال ذوي القدرات العالية في الداهمرك (إمبينز وفان دير كلاو 1995، بينغلي وآخرون 2014)، وهناك أثر إيجابي في الرجال ذوي التعليم المتدنيّ في البرتغال (كارد وكاردوسو 2012). ووجد «غالياني وآخرون عام 2011» أنّ التجنيد الإجباري يزيد من الجريمة في الأرجنتين، بينما يرى «ألبيك وآخرون» (سيصدر قريباً) أنّ الخدمة تقلل من جرائم الممتلكات بين الرجال الداهمركيين الذين صدرت بحقهم إدانات سابقة.

كيف يمكن تفسير هذه النتائج المتباينة؟

أولاً: قد يتغير تأثير التجنيد الإلزامي في مدار دورة الحياة. لنتيجة ما مثل الجريمة التي تبلغ ذروتها في سن الشباب، فإن التركيز على الجريمة بعد سن الأربعين قد يؤدي إلى حدوث اختلال في النتائج، كما حدث في بعض الدراسات السابقة.

ثانياً: تختلف ممارسة التجنيد الإلزامي بشكل كبير من خلال الدراسات. ففي حين أن التجنيد الإلزامي وقت السلم في مقابل التجنيد في زمن الحرب هو المثال الأكثر وضوحاً، فقد تنشأ اختلافات أخرى مع اقتراب البلدان من نهاية نظام التجنيد الإلزامي.

ثالثاً: قد تكون الاختلافات المقاسة مرتبطة بالاختلافات في كيفية تحديد الأثر السببي. وبسبب عملية الاختيار المرتبطة بالخدمة العسكرية، لا يمكن للمرء ببساطة أن يقارن بين النتائج لأولئك الذين يؤدّون الخدمة والذين لا يؤدونها. وتستخدم الدراسات المذكورة أعلاه تصميمات مختلفة شبة تجريبية لحل هذه المشكلة المحتملة لمتغيرات مهمة. وتعتمد الدراسات الأكثر إقناعاً على التباين العشوائي في أداء الخدمة من خلال إجراء القرعة. ولكن ينبغي لنا أيضاً أن نهتم بتأثير أداء الخدمة في البلدان التي لا تعتمد على القرعة للتكليف بأدائها.

وتقوم العديد من الدراسات بذلك من خلال مقارنة المجموعات قبل وبعد إلغاء التجنيد الإلزامي. حيث يمكن أن يسفر هذا التصميم البحثي عن نتائج مختلفة عن تخطيط القرعة لعدد من الأسباب: من المحتمل أن تختلف تجربة التجنيد الإجباري عندما تكون على وشك الإلغاء؛ فقد تشمل آثاراً عامة للتوازن؛ وقد لا يمكن المقارنة بين الأشخاص العاديين والهامشيين الذين تم التعامل معهم من خلال الدراسات. وإذا كان للتجنيد الإلزامي تأثيرات غير متجانسة، فليس من المستغرب أن الدراسات باستراتيجيات تعريف مختلفة تجد تأثيرات مختلفة.

ويسهم مقالنا الجديد (هام ارسون وليند كويست 2016) في هذه المناقشة من خلال استخدام السجلات الإدارية الفردية وتصميم بحثي شبة تجربي لتحديد الأثر السببي للتجنيد العسكري الإلزامي في السويد على الجريمة (سواءً أثناء التجنيد الإلزامي أو بعده)، والنتائج المشروعة لسوق العمل وكذا النتائج الصحية المتعلقة بالعمل.

ويتميز مقالنا عن المطبوعات السابقة من خلال:

- دراسة المجموعات المعاصرة.
- استخدام مجموعة شاملة من نتائج الجريمة وسوق العمل.
- تطبيق استراتيجية جديدة لتحديد الهوية.
- تقديم أول دليل واضح على تأثير الإحباط باستخدام المعلومات المتعلقة بالمواعيد المضبوطة للخدمة.

ويعود تاريخ التجنيد الإلزامي في السويد إلى عام 1901 ثم ألغي في عام 2010 بعد الهبوط التدريجي الذي بدأ مع نهاية الحرب الباردة. وخلال معظم هذه الفترة خضع المواطنون السويديون الذكور لإجراءات صياغة مكثفة عند بلوغهم سن الثامنة عشرة، بما في ذلك اختبارات القدرة البدنية والعقلية. وبشكل عام تم اختيار المختبرين بشكل إيجابي للتجنيد الإلزامي؛ فأولئك الذين حصلوا على أعلى الدرجات في الاختبارات المعرفية وغير المعرفية كانوا أكثر قابلية لأداء الخدمة. وبالنظر إلى أنَّ مقاييس القدرة هذه من المحتمل أيضاً أن تكون مرتبطة بالإجرام، ومن المؤكد أنَّ إجراء مقارنة ساذجة لمعدلات جرائم ما بعد الخدمة لمن أدوا الخدمة أم لم يؤدوها، من شأنه أن يسفر عن تقديرات جائرة للتأثيرات الناجمة عن التجنيد الإلزامي.

وعلى الرغم من أن المجندين السويديين المحتملين لا يتم تعيينهم لأداء الخدمة على أساس القرعة، إلا أنَّ هناك بعض الفرص المتضمنة في القرارات المتعلقة بالخدمة. أي أنَّ نتائج اختبار كل فرد تمت مراجعتها من قبل ضابط مكلف بشكل عشوائي، مع انحياز مرتفع أو منخفض نسبياً في تعيين المجندين للخدمة؛ حيث يمكننا ملاحظة هؤلاء الضباط من عام 1990 إلى عام 1996. وهذا هو التباين الخارجي في احتمالية الخدمة الذي نستخدمه في تحديد التأثير السببي للتجنيد على نتائج الجريمة وسوق العمل. فالذين يقومون بأداء الخدمة هم أكثر قابلية بنسبة 20% لتعيينهم كضباط بأجر ذي معدل مرتفع عن الذين لا يؤدون الخدمة.

نتائج جديدة

أظهرت النتائج الأساسية التي توصلنا إليها إنَّ الخدمة العسكرية تزيد بشكل كبير من إمكانية وقوع الجرائم وعدد مرات حدوثها، بين سن 23 و30 عاماً. وتشاهد هذه الآثار في جميع أنواع الجرائم وهي كبيرة جداً من حيث الحجم ويقودها أولئك الذين لديهم سجل إجرامي من قبل أداء الخدمة أو الذين ينتمون إلى أسر معيشية ذات وضع اجتماعي واقتصادي مُتَدَنٍ. ونظراً لهذه النتائج ربما يكون من المستغرب أن نجد أيضاً تأثيراتٍ كبيرةً وشديدة للإحباط بسبب التجنيد الإلزامي، وخاصة بالنسبة لمرتكبي جرائم المخدرات والكحول وجرائم المرور. ولكن من المؤسف أن تحليلنا يشير إلى أن هذه التأثيرات ليست كبيرة بالقدر الكافي لكسر دورة الجريمة التي بدأت بالفعل قبل أداء الخدمة. ويلاحظ هذا الأثر غير المتجانس للخدمة أيضاً فيما يتعلق بنتائج سوق العمل. فالأفراد المنحدرون من الأوساط المحرومة لديهم دخل أقل بكثير، ومن المرجح أن يتلقوا إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية. وفي المقابل، تزيد الخدمة العسكرية بشكل كبير من مقدار الدخل ولا تؤثر في الرعاية الاجتماعية والبطالة لمن هم في الطرف الآخر من التصنيف. ولا يوجد تأثير للخدمة في إمكانية التحصيل العلمي العالي. فالأثر الإيجابي الوحيد الذي نراه من خلال أداء الخدمة على الأقل بالنسبة لمن ينتمون إلى الأوساط المحرومة، هو انخفاض استحقاقات العجز وعدد الأيام المرضية؛ وفي الواقع يمكن رؤية هذه التأثيرات في جميع العينات الثانوية.

الخلاصة

ويشير تحليلنا إلى أنَّ التجنيد العسكري الإلزامي يؤثر تأثيراً كبيراً في مسار حياة الشباب؛ فالطبيعة غير المتجانسة للتأثيرات تعزز أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل في احتمالية النجاح في المستقبل. وتتناقض النتائج التي توصلنا إليها مع الفكرة القائلة بأنَّ الخدمة العسكرية قد تكون وسيلة لتقويم الشباب المتعثّرين وبناء المهارات التي يمكن أن تساهم في سوق العمل بعد تأدية الخدمة. وينبغي أن تؤخذ هذه التكاليف غير النقدية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن إعادة التجنيد الإلزامي أو إلغائه أو عند إعداد النظام الذي من خلاله يتم التجنيد (مثل القرعة والاختبارات، وما إلى ذلك). من هم المجندون العاديون والهامشيون؟ كيف سيؤثر التجنيد الإلزامي قي هؤلاء الأفراد؟

المراجع

1. ألبايك، ك، س ليث بيترسن، د لو ماير وت ترانيس (سيصدر قريباً)، «هل تؤثر الخدمة العسكرية في زمن السلم في الجريمة؟» المجلة الاسكندنافية للاقتصاد.
2. أنجريست، ج د (1990)، أرباح مدى الحياة والتجنيد بالقرعة في حرب فيتنام: أدلة من سجلات إدارة الضمان الاجتماعي، المجلة الاقتصادية الأمريكية 80(3)، 313-336.
3. أنجريست، ج د وس ه تش (2011)، «التعليم المدرسي ومشروع قانون التعليم العام في حرب فيتنام: أدلة التجنيد بالقرعة، المجلة الاقتصادية الأمريكية: الاقتصاديات التطبيقية 3 (2)، 96-118.
4. أنجريست، ج د وس ه تشينج وج سونج (2011)، الآثار طويلة الأجل للتجنيد في حرب فيتنام: تقديرات جديدة باستخدام بيانات الضمان الاجتماعي»، المجلة الاقتصادية الأمريكية: الأوراق والمداولات 101 (3)، 334-338.
5. بايور، ت ك، س بيندر، أ ر بالويو وسي م شमित (2012)، «تقييم تأثيرات الخدمة العسكرية الإلزامية على سوق العمل» مجلة الاقتصاد الأوروبي 56 (4)، 814-829.
6. بينجلي بي بي لوندبورج، وس فنسنت ليك-جينسن (2014)، «تكلفة الفرصة والتجنيد بالقرعة»، IZA DP رقم 8057.
7. كارد د وأ ر كاردوسو (2012)، «هل يمكن للخدمة العسكرية الإلزامية أن ترفع أجور المدنيين؟ أدلة من التجنيد وقت السلم في البرتغال»، المجلة الاقتصادية الأمريكية: الاقتصاد التطبيقي 4 (4)، 57-93.
8. جالياني، س، م أ روسي، إي شارغودسكي (2011)، «تأثيرات التجنيد الإلزامي في زمن السلم والحرب على النشاط الإجرامي»، المجلة الاقتصادية الأمريكية: الاقتصاد التطبيقي 3 (2)، 119-136.
9. جرينيت، ج، آر هارت، وإي روبرتس (2011)، «فوق وأبعد من النداء: تأثيرات الأرباح الحقيقية طويلة الأجل للتجنيد الإلزامي على الرجال البريطانيين في السنوات ما بعد الحرب»، اقتصاد العمل 18 (2)، 194-204.

10. غروسمان، د (1995)، بشأن القتل. التكلفة النفسية لتعلم القتل في الحرب والمجتمع، بوسطن: ليتيل، براون.
11. هامارسون، آر وم جليندكويست(2016)، التأثير السببي للتجنيد العسكري الإلزامي على الجريمة وسوق العمل،» (مركز بحوث السياسات الاقتصادية) ورقة المناقشة رقم 11110.
12. إيمينز، ج دبليو فان دير كلاو(1995)، تقييم تكلفة التجنيد الإلزامي في هولندا،» مجلة الأعمال والإحصاءات الاقتصادية 13(2)، 207-215.
13. ليندو، ج م سي ستوكر (2014)، «استدرجوا إلى العنف: دليل على (ما الذي يصنع مجرماً) من نظام اليانصيب الخاص بفييتنام،» التحقيق الاقتصادي 52 (1)، 239-258.
14. بوتفارا، ب، وأ واجنز(2007)، التجنيد الإلزامي: التكاليف الاقتصادية والتحاييل السياسي،» مجلة اقتصاديات السلام والأمن 2 (1)، 6-15.
15. باوتفارا، ب وأ واجنز (2011)، «الاقتصاد السياسي للتجنيد الإلزامي»، كريستوفر ج. كوين وراشيل ل.
16. مادرز (الدليل في اقتصاد الحرب السياسي)، إدوارد إلغار للنشر المحدودة، شلتنهام، 154-174.
17. رولفز، سي (2010)، «هل تعرّضك لمعركة تجعل منك شخصاً أكثر عنفاً أو إجراماً؟ أدلة من حرب فيتنام، مجلة الموارد البشرية 45 (2)، 271-300.
18. سيمينسكي، ب، س فيلي، وأ باوول (2016)، «هل التدريب العسكري يجعل من الرجال مجرمين عنيفين؟ أدلة جديدة من اليانصيب الأسترالي للتجنيد الإلزامي، مجلة اقتصاد السكان 29(1)، 197-218.

هوية البحث

أسماء الباحثين:

- راندي هامارسون- أستاذ في جامعة غوتنبرغ.

- ماثيو ليند كويست- أستاذ في اقتصاديات العمل في المعهد السويدي للبحوث الاجتماعية.

عنوان البحث: ما هي تأثيرات التجنيد الإلزامي في الجريمة وسوق العمل؟

تاريخ النشر: تشرين الثاني 2022

رابط البحث: <https://cepr.org/voxeu/columns/what-are-effects-mandatory-military-conscription-crime-and-labour-market#:~:text=The%20findings%20show%20that%20military,the%20number%20of%20sick%20days>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org